أصناف السباحة الأولمبية الأربعة

يوسف اليمني

AMERICAN UNIVERSITY
L· · ·Y
OF · T

327.73
I12aA
c.1

منشورات
مؤتمر الخريجين الدائم
لقضايا الوطن العربي
١٩٥٤

اهداف السياسة الخارجية الامريكية (١)

* * *

يوسف ايبش

(١) ان الآراء الواردة في هذا البحث تمثل رأي كاتبها ولا تلزم المؤتمر الى ان تعرض في الدورة الثانية للمناقشة

تمهيد

ان موضوع هذا المقال هـــو استجلاء موقف الولايات المتحدة مـن الوطن العربى . ولما كان هذا الاستجلاء لا يمكن ان يتم بالاقتصار على دراسة مظاهره فى الوطن العربى وحدهـا ، فقد آثرنا ان ننظر الى الموضوع مـــن خلال زاوية عامة تبرز فيها التطورات الاخيرة للسياسة الاميركية الخارجية، ونظرتها العامة الى الشؤون الخارجية فى العالم ، ثم العوامل الفعالة مـن خارجية وداخلية التى تفعل فعلهـــا فى توجيه السياسة الاميركيـــه ثم موقفها من الوطن العربى وظهور تركيا كقوة تقوم بديلا من القوة العربية .

أهم هذه المؤثرات الداخلية المحضة هو طبيعة النظام الاجتماعى الاميركى الذى يلعب فيه التنوع العرقى والقومى والاقتصادى دورا هاما فى تعيين الاتجاهات . ولا نستطيع ان نهمل اثر تركيب الجهاز الحكومى الاميركى فى العلاقات الدولية وطريقة سيرها . اما المؤثرات الخارجية فأهمها اغراض الدول الاخرى وخططها وبالاخص أغراض كبراها وخططها .

ان العوامل الخارجية والداخلية لفى تفاعل دائم . ومن تفاعلها تنشأ الحدود التى لا يمكن لواضع السياسة الاميركية ان يتجاوزها، ويقوم فنه التخطيطى على تكييف اساليبه بمقتضى هذه الحدود . ان الدول ليست حرة فى اختيار سياستها الخارجية ، وحرية التصرف المطلقة فى هذا الميدان خرافة ، وليس ثمة من حرية الا حرية انتقاء السبل ضمن حدودها المعينة . وهذا ينطبق على كبرى الدول وصغراها . غير ان الحدود لحرية التصرف تتسع وتضيق بقدر ما عند الدولة من امكانات وقوى ، سواء كانت هذه القوى والامكانات مادية ام معنوية أم اجتماعية .

١ ـ مركز اميركا الدولى :

ان الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى خرجت من الحرب لا قوية الاقتصاد فحسب بل اقوى مما كانت يوم دخولها . وهذا التفوق الاقتصادى جعل من الولايات المتحدة المصدر الرئيسى للمواد والعون المالى والفنى التى تحتاجها اوربا وآسيا فى اعمارها بعد خراب . وقد نتج عن ذلك ان الولايات المتحدة قد انفسح امامها بشكل واسع مجال المناورات الدبلوماسية لتحقيق اهدافها القومية . ولكن عدم تسريح الروس جيوشهم كما كان منتظرا وابقاءهم التهم الصناعية على سوية حربية خفضا من قيمة التفوق الاقتصادى الاميركى فى الحقل الدبلوماسى وفرضا عليها حدودا جديدة .

لقد اصبحت الولايات المتحدة تحت تأثير الواقع العسكرى الروسى غير قادرة على الاعتماد على قواها المادية والمعنوية وحدها . فاضطرت الى أن تسلك سبيل الاحلاف الدفاعية فى زمن السلم وهذا بدوره قد زعزع مركزها كبلد مؤمن بهيئة الامم المتحدة .

٢ ـ العوامل الداخلية الاميركية

ان النظام السياسى والاجتماعى فى الولايات المتحدة يتضمن اذا نحن نظرنا اليه من حيث اثره فى رسم السياسة الخارجية عناصر قوة

وعناصر ضعف . وهانحن نعدد بعض العوامل التى تؤثر فى هذا الحقل :

أ – تنوع الجماعات العرقيـــة والدينية والاجتماعية

ب – الاقليات المنظمة

ج – الاحزاب السياسية

د – الانتخابات

هـ – حساسية الكونغرس تجاه الرأى العام فى ما يتعلق بالسياسـة الخارجية .

و – الفصل بين السلطات مـن تشريعية وتنفيذية وقضائية فصـــلا حادا .

زد الى ذلك عاملا مهما اخر هو الصعوبة فى افهام الجماهـير (الرأى العام) ان السياسة الخارجية خاضعة للتغير . وكثيرا ما لا يستجيب الرأى العام لضرورة التغير بالسرعة المطلوبة . وتبرز هذه المشكلة عنـد التعرض للخطوط الكبرى التى تكون التقاليد قد احاطتها بهالة من الاحترام . ومن شأن ذلك ان يعيق السياسة والساسة الاميركان من اتخاذ مواقف متناسقـة ومنسجمة مع الدول الاجنبية . كما من شأنه ان يسىء الى قـــدرة الولايات المتحدة على العمل بسرعة وفعاليـــة فى الميدان الدولى ، ولعل اخطر اثـار ذلك ظهور التردد والغموض فى تصرفات اميركا الدولية .

غير ان هناك عوامل داخلية اخرى تعمل لمصلحة الولايات المتحدة ولا يجوز تجاهلها وهذه هى :

أ – استقرارها السياسى المتين .

ب – ايمانها القوى بالمبـــــدأ الديموقراطى .

٣ – مصالح الدول الاخرى واغراضها :

ليس من الممكن لقوة قومية ما ان تكون مطلقة او غير محدودة ومـن هنا تعذر على السياسة الاميركيـــة ويتعذر ان تسلك دائما سبيلا قويم ينطلق مباشرة من التقرير الى التنفيذ . فتصرفات الدول الاخـــرى التـى تتخذها على ضوء مصالحها القوميـــة الخاصة ذات اثر كبير فى تعديل خط السياسة الاميركية الخارجية . ويجب ان لا ننسى ان وراء كـــل سياسة خارجية للدول الاخرى عوامل ومصالح واغراض ومبادىء ليست أقل تعقيدا من تلك التى تكمن وراء السياسة الاميركية .

وخلال المدة التى تشمل نهوض الولايات المتحدة الى مركزها الدولى الحالى كأقوى دولة فى العالم ، خلال هذه المدة تسطع الشواهد الواضحـة

على التبدل الدائم فى قوى الامم وبالتالى فى قيمتها الدولية · ومن الطبيعى ان تجد الولايات المتحدة نفسها فى حاجة ماسة الى التكيف المستمر ·

وبديهى القول انه لا يمكننا ان نعدد وندرس فى هذا المقال بالذات جميع المصالح القومية وجميع الامانى الوطنية للامم التى تلعب دورا هاما فى العلاقات الدولية · غير انه لما كان لبريطانيا ولروسيا اهمية خاصة فى هذا الموضوع فانه لا مفر من القول ان الغرض الاول للسياسة الخارجية البريطانية كان وما يزال تنسيق السياسة البريطانية ـ الاميركية وتأمين تعاملهما على اوسع نطاق · وبينما نلاحظ ان السوفيت يتمسكون بصنفين من المصالح : ـ

الاول ـ اغراض القومية الروسية

الثانى ـ اغراض الشيوعية العالمية

وهكذا يجد الزعماء السوفيت أنفسهم مقيدين بالعمل على اساس مبدأ ثنائى : حاجتهم القومية الى بناء وتنظيم القوة داخل روسيا ، ثم حاجتهم الى تنشيط الشيوعية الثورية «الدينامية» خارج روسيا ·

٤ ـ المشاكل الاقتصادية العالمية

منذ الازمة العالمية سنة ١٩٣٠ دأبت الولايات المتحدة على الاتجاه نحو اقامة نظام عالمى يصون مثل الشعب الاميركى من جهة ويؤمن ازدهار الامة الاميركية من جهة أخرى · ان السياسة الاميركية الاقتصادية الخارجية صيغت على أساس الافتراض بان هذا النظام العالمى المطلوب يستدعى التعاون الاقتصادى بين لامم ويستدعى ازالة اسباب الاحتكاك الاقتصادى بين الشعوب ، وعلى اساس افتراض بأن ذلك كله ممكن التحقيق ضمن اقتصاد عالمى متوسع ومستقر الى حد ما يؤمن لجميع الشعوب بدون تفريق حق الحصول على المواد الخام والاسواق وحق الافادة من التشهيلات فى المواصلات ومن فرص التوظيف المالى ·

هذه الاهداف الاقتصادية المنطوية عليها سياسة أميركا التجارية قبل الحرب العالمية الثانية قد اصبحت بعد الحرب هادية اميركا فى تصميمها الاقتصادى العام · وقد نص ميثاق الاطلنطى والمادة السابعة من اتفاقيات التبادل الاقتصادى اثناء الحرب العالمية الثانية (لاعارة والتأجير) على هذه الاهداف بشكل واضح · وبهذه الروح الايجابية المتفائلة تم تقرير

السياسة الاقتصادية الخارجية الرامية الى نقل العالم من حالة الحرب الى حالة السلم . ولم يكن لضغط الظروف المتقلبة والمصالح المتضاربة اثر يذكر فيها . وقد كان لذلك فعله فى اعطاء صفة الاستمرار لتطور السياسة الاقتصادية بعد الحرب .

ان هناك افتراضات اساسية متعددة قد اخذت بها الولايات المتحدة فى تعيينها طبيعة الانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم وأتخذتها أساسا للعمل أثناء الحرب وبعده . هذه الافتراضات هى :

اولا : ان السياسة الاقتصادية بعد الحرب يجب ان تنفذ فى جو من التعاون مع الاتحاد السوفياتى

ثانيا : ان الطمأنينة ازاء بعث الروح العسكرية فى المانيا واليابان انما تؤمن عن طريق ازالة الامكانيات الحربية فى البلدين .

ثالثا : ان مستوى صناعيا منخفضا فى كل من المانيا واليابان لا يقف حجر عثرة بوجه انتعاش الاقتصاد العالمى وازدهاره .

رابعا : ان النهوض والتوسع الاقتصاديين فى عالم الغد لا تحد منهما تكاليف عسكرية مرهقة .

خامسا : من الممكن بعد انقضاء فترة انتقال قصيرة ان يقام نظام عالمى متعدد الاطراف للتجارة والمدفوعات الدولية وذلك عن طريق الاتفاقات الدولية

سادسا : خلال فترة الانتقال تلبى الحاجات الملحة بالقروض والمساعدات من بنك الاستيراد والتصدير ومن مؤسسات برتن ودز

سابعا : بعد فترة الانتقال سينشط التوظيف الخارجى الخاص ويعمل الى جانب القروض المعطاة من البنك الدولى على تأمين شبكة توظيف عالمى ضرورية للتوسع الاقتصادى العالمى .

ثامنا : ان نظاما كهذا يتيح للمشاريع الاميركية الخاصة ان تساهم فى زيادة الرفاه العام عن طريق تضخيم حجم التجارة الدولية والمدفوعات الدولية .

غير ان كل افتراض من هذه الافتراضات الثمانية المذكورة قد دلت الايام على خطأه أو على مبالغته فى التفاؤل كما عملت القوى الاجتماعية والسياسية التى نشطت من عقالها بعد الحرب على نسف بعض هذه الافتراضات .

وبالاضافة الى ما تقدم فان هناك مشاكل معينة قد دفعت بالولايات المتحدة فى سبل لا تتلائم مع الاغراض الكلية التى تسعى الى تحقيقها . فهذه

المشاكل انما تعالـــج ضمن ظروف قومية وعالمية متقلبة ومتبدلة ومستمرة، معنى ذلك ان اتجاه السياسة الاقتصادية فى أميركا قد فقد وضوحه السابق.

ونستطيع ان نقول ان القضايـــا الداخلية الاميركية تلعب دورا هاما فى نشر الضباب على طريق السياسة الاقتصادية الاميركية . اهم هـــذه القضايا الداخلية هى :

أ ـ التناحر بين سياسة اميركا الزراعية وسياستها التجارية .

ب ـ النتائج الناجمة فى العالم عن تقلبات الاسعار داخل أميركا .

ج ـ التناحر بين التجارة والمدفوعات الاقليمية والدولية

د ـ الضغط المتزايد من اجل تثبيت اسعار المواد الاولية .

هـ ـ الضغط المتزايد من اجـل توسيع البرامج المالية والفنية لمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا .

وقد تفاعلت هذه المشاكل تفـاعلا شديدا زاد من تعقيده سوء العلاقات المتفاقم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

كل هذه المؤثرات تضافرت على أعطاء شكل معين لنظرة الولايـــات المتحدة الى مشكلة عدم التوازن المالى فى العالم وقد تجاوز الطلب العالمى على البضائع والخدمات الواجـــب تسديدها بالدولارات الممكن الحصول عليه فى السير الطبيعى للتجـــارة أو الممكن تقديمه من الرأسمال الخاص .

وقد اطلق على هذا الوضع اســـم «النقص الدولارى»

(ان العلاجات الاساسية لهذا الوضع قد رأتها غير أميركا من الدول فى زيادة الدولارات بتوسيع التصدير الى مناطق الدولار وفى انقاص الطلب من البضائع التى تستورد من مناطق الـــدولار أو فى استيرادها من المناطق الاخـرى . وهذه الوسائل في الحصول على الدولار وتوفيره تطلبت الوقت الطويل وتوظيف الاموال فى اشكال جديدة من الانتـاج وعملية تكيف عسير فى حركة التجارة العالمية . ولم يكن من مفر لكثير مـن الدول من ان تحد من الاستيراد مـن مناطق الدولار فى نفس الوقت الذى كانت تهيء فيه العلاجات الاساسيـة المذكورة .

وقد كان موقف الولايات المتحدة من هذه التدابير وليد الاغراض التى تنزع الى تحقيقها ، وانفراج البلاد التى تحد من الاستيراد من منطقة الدولار كان هدف سياسة اميركا الاقتصادية الاول فى فترة بعد الحرب. وترسخ فى اميركا اليقين بأن سلامتها مرتبطة الى حد كبير بردم « الفجوات الدولارية» (Dollar Gaps) فى العالم على نحو يمنع مستوى المعيشة من أن ينخفض عند الشعوب انخفاضا يجعل من الحرية السياسية قضية ثانوية بالنسبة الى هذه الشعوب .

وقد كشفت حرب كوريا عن ضرورة جديدة هى حاجة الدول الحرة الى ان تحتفظ بقدر من القوة العسكرية يمكنها من المساهمة فى ضمان السلامة العسكرية العامة .

وبامكاننا ان نعقد مقارنة بين عملية التغلب على هذه المصاعب وعملية شق الطرق فى المجاهل وتطويع العقبات العارضة واحدة بعد اخرى .

وقد كان ثمة تفاعل قوى فى فترة ما بعد الحرب بين المبادىء والاحداث وبين الاحداث والتصاميم التوجيهية مما ادى بالنتيجة الى كثير من الانحرافات عن الطريق الجديد كما رسمت السياسة معالمها بالاصل .

٥ ـ مشاكل السلامة الاميركية العسكرية .

ان المصلحة العليا لاى دولة انما هى المحافظة على سلامتها وتأمين هنائها الاقتصادى والاجتماعى . وتكون التصرفات العدائية لدولة من دولة على اشكال عدة اهمها :

أ ـ التصرفات العدائية التى تمس الدولة فى كرامتها ومركزها الدولى ـ ويمكن تصنيفها تحت اسم الحرب السيكولوجية .

ب ـ التدابير الاقتصادية التى تستهدف محاربة الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دولة اخرى .

ج ـ التدابير العسكرية

وفى اعتقاد الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى ما انفك منذ ١٩٤٧ عن مجابهة اميركا بهذه التصرفات والتدابير مجتمعة وقد كانت نتيجة هذا التأويل للمقاصد السوفيتية اثارة مشاكل السلامة العسكرية اثارة كانت من السعة والالحاح بحيث طبعت علاقات الولايات المتحدة الدولية وسياستها الخارجية بطابعها المميز . ولان الاتحاد السوفيتى قد ابقى بعد

الحرب على قوته العسكرية الضخمة وجدت الولايات المتحدة نفسها فى موقف المتسائل : هل تواجه الخطر السوفيتى وحدها أم تواجهه بالدخول باحلاف مع غيرها من الامم ؟ واختارت الولايات المتحدة مسلك الاحلاف فخلقتها فى شكل اتفاقيات اقليمية للدفاع . استتبعت هذه الخطة ازدياد التشابك بين مشاكل السلامة العسكرية والاعتبارات السياسية والاقتصادية . وليس من سلامة عسكرية تبحث اليوم على الصعيد العسكرى وحده وغالبا ولربما دائما ما يكون للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منطوياتها العسكرية .

وقد اعطت الولايات المتحدة وحليفاتها فى السنوات الاخيرة المقام الاول لقضايا السلامة العسكرية . ونستطيع ان نقول ان الولايات المتحدة قد انتهجت بعد الحرب سبيل السلامة العسكرية على النحو التالى :

أ ـ نظرت فى المقام الاول الى سلامتها الخاصة كدولة .

ب ـ حاولت آن توجد نظاما اجماعيا للامن تحت رعاية هيئة الامم

ج ـ دخلت مع امم اخرى فى منظمات للدفاع الجماعى وما زالت تسعى لتنمية هذه المنظمات وتقويتها .

غير انه لم يكن فى الامكان ايجاد النظام الجماعى للامن تحت رعاية هيئة الامم الا بتوفر شرط اساسى هو تعاون جميع الدول الكبرى فى هذا السبيل . وهذا ما لم يحصل فى الواقع . فكان على الولايات المتحدة والحالة هذه ان تسلك السبيلين الاخريين : السلامة الداخلية الاميركية والمنظمات الدفاعية الاقليمية .

ان جوهر هذه السياسة المزدوجة هو اعادة تكوين القوة العسكرية الاميركية ثم الافادة من هذه القوة فى تكوين قوة العالم الحر العسكرية . وواضح انه لا يمكن فصل برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن الاعتبارات السياسية . وهكذا نشأت سياسة واسعة ومتداخلة الاطراف عسكريا واقتصاديا لمعونة الدول الاخرى وانطلقت تتطور بالتدريج حتى تبلورت فى ميثاق الضمان الجماعى (Mutual Securty Act) ١٩٥٢ : ثم اخذت هذه البرامج فى التضخم حتى خلقت داخل الولايات المتحدة مشاكل جدية . وجنح الرأى العالم الاميركى الى الاعتقاد بان امم العالم الحر غير راغبة فى تحمل نصيبها من التضحيات والاعباء فى معركة السلامة الجماعية . ولكن مع ذلك استمرت المعونة .

ومن الصعوبات المستعصية الاخرى التى تواجهها السياسة الخارجية الاميركية الضرورة الملحة للنظر الى اغراض السلامة بمنظار المفاهيم الستراتيجية المتقلبة والمتراوحة باستمرار بين القطب الشمالى واوربا والشرق الاقصى . وما اكثر الاسئلة العسيرة التى تثيرها احوال كهذه :

١ ـ هل تكون مجابهة الخطر السوفيتى بتوسيع القوات البرية أم البحرية أم الجوية ؟ أو هل من المفضل أن تعتمد اميركا نظرية تقوم على التوازن الدقيق بين هذه القوات ؟

٢ ـ ما هى الاهمية التى يجب إعطاؤها للاسلحة الجديدة ؟

٣ ـ هل يمكن تطبيق تصميم استراتيجى موضوع لحرب عالمية على حروب اقليمية ؟

٤ ـ أى المفاهيم الستراتيجية يجب ان يعتمد فى الدفاع عن الولايات المتحدة :

أ ـ القارى Continental

ب ـ النصف الكروى الغربى Western Hemespheric

ج ـ الكروى Global

أم مركب متناسب من هذه جمعاء ؟

٥ ـ ما هى النتائج التى يفرضها تبنى احد هذه المفاهيم العسكرية والستراتيجية على المنشآت العسكرية الاميركية القائمة ؟

٦ ـ ما هى النتائج التى تنجم عن تبنى احد هذه المفاهيم بالنسبة الى توزيع القواعد والقوات الاميركية لعسكرية فى الخارج ؟

٧ ـ ما أثر هذه الاسئلة جميعا على تنظيم القدرة الصناعية الاميركية وتعبئتها حيث تدعو الحاجة ؟

كثيرا ما يجاب على هذه الاسئلة بطريقة مسرفة فى الجزم وكثيرا ما ترفض الاجوبة عليها بنفس الطريقة فى الجزم .

والخلاصة ان كل ما يهمنا هنا هو التأكيد على ان الاحلاف الدفاعية والمنظمات الاقليمية قد اصبحت الوسيلة الاولى التى تعتمدها الدول اعضاؤها فى حماية سلامتها . وفى امكاننا القول ان موقف العالم الحر يتأثر كثيرا بفقدان الثقة به من البلدان التى تقف محايدة بين الشرق والغرب والتى يتمتع بعضها فى اسيا وفى الشرق الاوسط باهمية ستراتيجية كبرى .

السياسة الخارجية الاميركية في الوطن العربي

ان العلاقات التي ربطت وما تزال تربط الشرق العربي بالغرب هي من التعقيد بمكان عظيم . وقد اتخذت هذه العلاقات في السنوات العشر الاخيرة وجها جديدا ودخلت طورا لا يشبه الاطوار السابقة ، نعني بذلك الاوضاع والاحوال الناشئة عن بروز اميركا كطرف عظيم العناية بشؤون الشرق العربي .

صحيح ان اميركا قد اقامت منذ مئة سنة تقريبا علاقات شتى مع هذا الشرق العربي ولكن هذه العلاقات لم تتجاوز على العموم الميادين الثقافية والتبشيرية والخيرية وكانت اذا هي فعلت لم تظهر الا لتكون الحكم النزيه في النزاع القائم بين العرب وقوى الاستعمار .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فاذا بها تخلف لنا اميركا جديدة : جديدة في نظرتها الى الشرق العربي، جديدة في تصورها للاساليب الصحيحة في معالجة شؤونه ، وجديدة على الاخص في تضامنها المطلق الكامل مع اليهودية ومع الاستعمار . اميركا هذه هي التي سنبحث امر علاقاتنا بها في دراساتنا هذه .

قال سكرتير الخارجية الاميركية، المستر فوستر دالس ، في تقريره بعد زيارته المشهورة للشرق العربي عام (١٩٥٣) : «ان اتجاه الشرق العربي بالنسبة لاميركا غير مؤات على الاطلاق وهو ينذر بالاخطار » .

ولا شك ان هذه العبارة تصور بوضوح الهوة الجديدة التي انشقت بين العرب واميركا ، وتلقي ضوءا على الاساس التي باتت اميركا تعتمده في علاقاتها مع العرب . وما هذا الاساس الذي باتت اميركا تعتمده الا محاولة مزدوجة تقوم بها الدولة الغربية الاولى لازالة اسباب الاحتكاك من جهة ولاقامة علاقات ذات طابع جديد من جهة .

ما هي اسباب الاحتكاك التي تهدف اميركا الى ازالتها وما هي العلاقات التي تتطلع الى اقامتها ؟ .

ان بواعث الاحتكاك أربعة :

اولا : غدر الغرب بالامانى القومية العربية خلال السنين الاربعين الماضية

ثانيا : خلق «اسرائيل» ومساندتها .

ثالثا : تدخل الغرب في شؤون الشرق الاوسط الاقتصادية .

رابعا : مفهوم الغرب وعلى رأسه اميركا لما يسمى بالدفاع عن «سلامة المنطقة» من الخطر السوفياتى.

هذه هى بواعث الاحتكاك اما العلاقات التى تهدف اميركا الى اقامتها فهى من السعة والتعقيد بحيث يصعب علينا الخوض فيها من غير ان نصنفها فى ثلاثة انواع متداخلة متشابكة : العلاقات السياسية ، العلاقات الاقتصادية والعلاقات العسكرية .

العلاقات السياسية

ان اهم ما يشغل السياسة الاميركية فى الوقت الحاضر هو استرجاع ثقة العرب والتخفيف من حدة الشعور العدائى للغرب وتهدئة التوتر فى العلاقات بين العرب واسرائيل .

من اجل تحقيق هذه الاهداف السياسية تتوسل اميركا بوسائل متنوعة ابرزها التالية :

١ ـ التمسك على قدر الامكان بصفة الحكم غير المتحيز فى كل مشكلة تقوم فى الشرق الاوسط ، وهو اتجاه يفرض على اميركا ان تعالج قضية العرب جزءا جزءا .

٢ ـ اكتساب صداقة الدول العربية الاكثر أهمية فى نظرهم على ان تكون هذه الصداقة مفتاح صداقتهم مع جميع الدول العربية ، وهذا الاتجاه ينطوى على تقرير اى الدول العربية هى الاكثر اهمية ويفرض زج اميركا فى نزاعات المحاور العربية .

٣ ـ اعتماد جامعة الدول العربية فى اقامة العلاقات الجديدة المنشودة وهذا الاتجاه يستتبع معاملة العرب كمجموع سواء رضيت انكلترا وفرنسا أم لم ترضيا .

ونستطيع وصف هذه الوسائل بانها وسائل ساذجة مفلولة وآية سذاجتها انها تحاول ارضاء العرب فى أمور هيهات ان تساوى الاذى الذى الحقته اميركا بالعرب فى فلسطين .

العلاقات العسكرية

يحتل الشرق العربى بالنسبة للغرب مقاما ستراتيجيا فذا . ويعتقد الغرب ان سلامته مرتبطة ارتباطا قويا بتعاونه مع البلاد العربية ذات الموارد البترولية والمؤهلات العسكرية . ولكن العرب لا ينظرون الى الامر

بمنظار السلامة الغربية ولا يرون اى فرق بين الخطر الروسى المحكى عنه والخطر القائم فى اجزاء الوطن العربى المحتلة . انهم يشعرون ان لهم سلامة خاصة بهم قابلة للتهديد من قبل المعسكرين معا .

غير ان مصلحة الستراتيجية الغربية تبقى مع ذلك فى عدم نشوء اى فراغ عسكرى فى هذه البقعة، ومن هنا كانت امام اميركا ثلاثة احتمالات لملء هذا الفراغ :

١ ـ الاحتمال الاول ان تزود أميركا أية دولة عربية بالاسلحة والخبرة مقابل اتفاقات دفاعية مع الغرب على ان لهذا الاحتمال الى جانب حسناته الكثيرة فى نظر الغرب ، اخطاره الجدية ، اذ من شأنه ان يفتح المجال للاحتكاك المباشر بين المحاور العربية نفسها وبين العرب و «اسرائيل» ويهدد بالتالى استقرار المنطقة الذى تقتضيه سلامة الغرب .

٢ ـ الاحتمال الثانى هو ان يقوم التعاون العسكرى بين دول الجامعة العربية ككل متضامن عسكريا ومرتبط مع الغرب بمعاهدة دفاعية ، وهو أمر شبيه بالضمان العسكرى العربى الذى بحث موضوعه فى الجامعة العربية . ومن سيئات هذا الاحتمال فى نظر أميركا انه يزعج انكلترا وفرنسا وللاثنتين مصالح قائمة فى الوطن العربى .

٣ ـ الاحتمال الاخير هو تجاهل العرب ، والاعتماد مباشرة على القوى الغربية اى أميركا وانكلترا وفرنسا ثم على قوى تركيا فى الدفاع عن الشرق الاوسط . وعلى الرغم من ان هذا الاحتمال هو اخر احتمال يلجأون اليه الا انه يبقى احتمالا واردا يؤمن للغرب مصلحته الدفاعية ، ولا يبعد الغرب عنه سوى شعور اميركا بانها بعملها هذا تكون قد خسرت كل فرصة للتعاون مع العرب .

ان الغرب يدرك تمام الادراك ان كلا من الاحتمالين الاولين مع ما يحمل من تقوية عسكرية ينطوى على اخطار اقتصادية واجتماعية تتعارض مع ما يسعى اليه الغربيون ولذا نراهم يعرضون مع الاسلحة برامج ومساعدات اقتصادية وفنية للانماء .

العلاقات الاقتصادية :

المقصود بالعلاقات الاقتصادية هو المساعدات الاقتصادية التى تنوى اميركا تقديمها للعرب لتثبيت دعائم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى الشرق العربى . ان أميركا ترى فى هذه التقوية خطوة

عملية لدفع العلاقات الفكرية والسياسية خطوة واسعة الى الامام . ولذلك فقد خصصت فى موازنتها العامة مبالغ سنوية تصرف للشرق الاوسط . والظاهر ان الاميركيين لم يضعوا حتى الان اية خطة ثابتة لتوزيع هذه المبالغ ومع هذا يمكننا ان نلمس ثلاثة اتجاهات :

١ ـ اتجاه يرمى الى توزيع المساعدات على جميع الدول العربية بالتساوى .

٢ ـ اتجاه يهدف الى توزيع المساعدات على الدول التى يؤثر تطور اقتصادها على اوضاع المنطقة الاقتصادية تأثيرا قويا سريعا كمصر والعراق .

٣ ـ اتجاه يرى توزيع المساعدات على الدول التى ليس لديها موارد بترولية بقصد المساهمة لايجاد التكافوء بين الدول العربية المختلفة .

وحتى الان لم تعتمد اميركا اى اتجاه من هذه الاتجاهات وان يكن الثانى هو الارجح والاقوى .

من كل ما تقدم نرى ان الخلافات القائمة بين الشرق العربى والولايات المتحدة هى من التعقيد بحيث يستحيل حلها دفعة واحدة ، وبمدة وجيزة . ومن السخف الحديث عن استرجاع الثقة والتعاون بسلسلة محدودة ومشروطة من محاولات التقرب الجزئية والمترددة . ان وراء الخلافات القائمة فترة إختمار طويلة . وتراجع الولايات المتحدة فى كثير من الامور هو شرط تقدمها فى اكتساب صداقة العرب ، وان مفترق الطرق فى العلاقات العربية الاميركية كان فى الماضى وسيبقى فى المستقبل قضية العرب فى فلسطين .

تركيا : البديل عن القوة العربية

امام هذه الصعوبات التى تقوم فى وجه تحالف غربى عربى كامل برزت اكثر فاكثر قيمة تركيا كبديل من القوة العربية فى الدفاع عن الشرق الاوسط ضمن أطار السلامة العامة التى يحدد الغرب معالمها .

للعلاقات الاميركية التركية تاريخ بدأ ثقافيا وتجاريا بحتا ، وانتهى على النحو الذى نعرفه اليوم وقد كانت نقطة التحول فى هذا التاريخ معاهدة الصداقة التى عقدتها تركيا مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩ وقد دعمت اميركا هذه المعاهدة دعما قويا وفى اواخر الحرب العالمية الثانية أعلنت تركيا الحرب على المانيا فعززت علاقتها بالولايات المتحدة . ثم اتخذت هذه الصداقة شكلها الواضح عندما كشفت روسيا عن بعض نواياها

نحو تركيا ٠

فقد تبلورت هذه النوايا فى صورة ضغط ملح قامت به روسيا ، اذ الغت معاهدة الصداقة الروسية التركية القائمة يومئذ ، وطالبت باعادة تخطيط الحدود التركية فى نقطتى «قارس» و «اردهان» وقالت بوجوب تغيير اتفاق «منترو» بحيث يصبح حق الملاحة فى البوسفور والدردنيل امرا تقرره روسيا وتركيا وحدهما ٠

وكان موقف تركيا فى رفض هذه المطالب هو الموقف الموافق تمام الموافقة لرغبات الولايات المتحدة وبريطانيا ولولا السند «الاميركى - الانكليزى» لما استطاعت تركيا ان تتحمل الضغط الروسى القوى ٠

ولم يكن بعد ذلك بد من ان ينقلب هذا السند الى مساعدات مادية ملموسة ٠

فليس بوسع تركيا أن تستمر طويلا فى الانفاق على حاجاتها العسكرية من غير ان يختل وضعها الاقتصادى ، وعلى هذا تقدم الرئيس ترومان عام ١٩٤٧ من الكونغرس الاميركى بمشروع مساعدة لتركيا ، ومهد له بقوله : «ان سلامة تركيا شرط اساسى لسلامة الشرق الاوسط» ٠ ومن ذلك التاريخ حتى اليوم وتركيا تتسلم المساعدة تلو المساعدة ٠

وقد باتت تركيا ، كما نراها اليوم ، حلقة هامة فى سلسلة الدفاع بوجه روسيا ، ويطلق الغرب اسم المشاريع الدفاعية على خط القواعد العسكرية الممتد من الفيليبين فى الشرق الاقصى الى غربى اوروبا مارا بالباكستان وتركيا ٠ فى هذه السلسلة حلقة ما يزال الغرب ينظر اليها على انها حلقة ضعيفة وهى الشرق الاوسط ٠ وظواهر هذا الضعف فى رأى الغرب ثلاث :

١ - عدم استقرار سياسى

٢ - تخلف اقتصادى ،

٣ - ضعف عسكرى ،

وقد بنى الغرب نظرته هذه على أساس معرفته المباشرة بشؤون المنطقة ، ثم على الدعاية الصهيونية العالمية ٠ ومن الطبيعى أن ينتج عن هذه النظرة شعور عند الغرب بأن تركيا هى الجسم المعافى فى وسط مريض ، وبالفعل فان تركيا تمثل بالنسبة لدول «العالم الحر» اموراً عديدة أهمها ما يلى :

١ ـ مركز استراتيجى هام

٢ ـ جيش حديث مدرب ومجهزا يبلغ الثلاثماية لف عددا

٣ ـ أمة قوية بعددها (٢٠ مليونا)

٤ ـ نظام سياسى شبيه بالانظمة الانكلوساكسونية القائمة على الديمقراطية البرلمانية التى تستند على حزبين رئيسيين ٠ ـ

٥ ـ اقتصاد سليم وانتاج زراعى ضخم

٦ ـ دولة اسلامية قد تصلح للقيام بدور خاص بين مسلمى العالم

٧ ـ دولة يجمع شعبها على عداء روسيا عدآء يكاد يكون عرقيا مزمنا

غير أن المشكلة القائمة اليوم فى نظر الغرب هى الطريقة التى يستطيع بها ان يجعل من تركيا الشريك القادر فى الشرق الاوسط ٠ وفى سبيل التمكين لهذا الشريك ، يهدف لغرب الى أن تكون تركيا أولا الزعيم السياسى للشرق الاوسط ، وثانيا المحور العسكرى الذى يجمع حوله قوى المنطقة ٠ ـ

تركيا الزعيم السياسى للشرق الاوسط :

على الرغم من ان تركيا قد درجت منذ انقلاب مصطفى كمال على ان تعتبر نفسها جزءا من الغرب ، وعلى الرغم من أن تركيا تشعر انها موحدة المصير مع الغرب المعادى لروسيا اكثر من شعورها بوحدة المصير مع الشرق العربى ، على الرغم من ذلك فان الدور السياسى الذى ستلعبه تركيا انما تقرره بالاشتراك مع الغرب ، ولا يتوقف على شعورها فقط ، بل يتوقف على خطط الغرب وشروط تأييده ٠ وبكلمة اخرى فان زعامة الشرق الاوسط لقب قد لا تريده تركيا لنفسها ولكن اميركا تريده لها على أى حال ٠

وهناك طريقان تسلكهما اميركا لايصال تركيا الى مركز الزعامة ، هذا الطريق الاول هو أن تقرب تركيا من العرب أكثر فاكثر بحيث تجعل منها دولة غربية فى الشرق الاوسط تعمل للغرب وبشعور الغرب ٠ ومن البديهى ان هذا التقرب هو امنية تركيا الغالية ٠ غير ان أدخال تركيا فى أسرة دفاع شمالى الاطلسى اقتضى ان تضغط اميركا على الدول الاعضاء ضغطا قويا مما يدل على ان دول اوروبا لا تعتبر تركيا جزءا منها مع تقديرها لشعورها العدائى نحو روسيا ٠

والطريق الثانى هو ان تجعل تركيا مركزا سياسيا للاحلاف الدفاعية فى الشرق الاوسط ، وان تقطع تركيا علاقاتها المباشرة باسرة دفاع شمالى الاطلسى . ولكن تركيا تعارض بشدة هذا المشروع وتتمسك بدورها فى الدفاع الاوروبى ولو قبلت هى بذلك لاحتلت يوغوسلافيا محلها .

من كل ما تقدم نخلص الى القول ان كلا الطريقين يؤمنان مصلحة الغرب السياسية ، ولكن تركيا تريد الطريق الاول ، طريق الاندماج بالغرب .

تركيا محور عسكرى للشرق الاوسط :

يبقى وضع تركيا كمحور عسكرى للشرق الاوسط ، مترجرجا بعض الترجرج ما دام هناك فرق بين ما تريده هى لنفسها وما تريده اميركا لها . على ان الاتجاه هو ان تصبح تركيا محورا عسكريا للشرق الاوسط وبنفس الوقت ميمنة اسرة الدفاع لاوربى ، وميسرة الدفاع الشرقى المؤلف من الفيلبين ـ الباكستان ـ تركيا ، وبذلك تصبح تركيا نقطة الالتقاء لثلاث منظمات دفاعية .

ولما كانت مقدرة تركيا على المقاومة تظل مع ذلك موضوع مناقشة فان القوات التركية البرية بحاجة ماسة الى عون جوى بحرى يمكنها من الصمود اطول مدة ممكنة .

ان قاعدة اسكندرون البحرية قد اصبحت بعد انسحاب الغرب من قاعدة السويس ذات أهمية قصوى بالنسبة للغرب وبما انها مرفأ ضخم ونقطة انطلاق لشبكة مواصلات ضخمة، فهى اذن تلعب دورا هاما ليس من أجل توجيه الضربات لروسيا فحسب بل من أجل الانسحاب فى حالات الاضطرار . انها ضرورة للهجوم والجلاء وليس بينهما فى الفن الحربى سوى فرق تكتيكى محض ، وبهذا نستطيع أن نقول ان قاعدة السويس قد انتقلت شمالا الى قاعدة الاسكندرون .

وهذا يبرز لنا اليوم كما انه سيبرز لنا فى المستقبل سبب اصرار الغرب على فكرة الحلف التركى العربى والحلف التركى ـ السورى خاصة ، لان سوريا مشتركة مع تركيا بحدود طولها (٨٠٨) كيلو مترات .

الخلاصة .

١ ـ ان استمرار عدم الاستقرار فى الدول العربية معناه بالنسبة للغرب شىء واحد هو الاعتماد بقوة على تركيا .

٢ – على الرغم من ان التفاهم بين تركيا والعرب يبدو متعذرا في الوقت الحاضر فان الغرب مصر على فكرة انشاء حلف تركي – عربي .

٣ – ان العلاقات بين اميركا وتركيا هي من القوة والمتانة بحيث لا يمكن الا ان يكون لها نتائجها واثارها بالنسبة لنا .

٤ – ام المشاكل بالنسبة لاميركا هي تقرير سياسة فعالة من شأنها ان تمكنها من الاعتماد على تركيا كقاعدة عسكرية وسياسية بالشرق الاوسط .

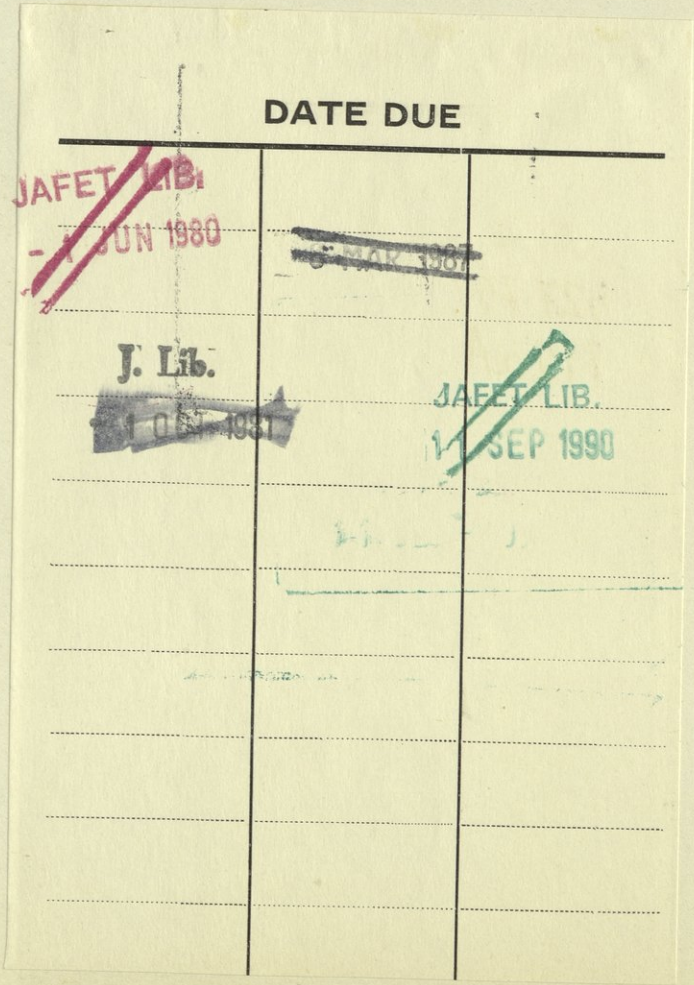
DATE DUE
JAFET LIB.
J. Lib.
JAFET LIB.
SEP 1990

327.73:I12aA:c.1
ايبش ،يوسف
اهداف السياسة الخارجية الاميركية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014234

327.73:I12aA

ايبش

اهداف السياسة الخارجية الاميركية

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number
12. 2. 80	75_1370		

327.73
I12aA

327.73
I12aA
C.1